# د. جاسم العلي *: متابعات لاستخدام الموارد وتوزيعها في العراق**

**مقدمه**

الوضع العراقي اليوم في حالة من التشويش والتعقيد وعلى كافة المستويات سواء كانت سياسيه ,اقتصاديه ,اجتماعيه او مؤسساتية.

أن فوضى الإدارة الاقتصادية وغياب أسس المساءلة ( Accountability)هي واحدة من هذه المشاكل التي يعانيها البلد. إن أي محاولة للإصلاح

( وإن كانت غير مستحيلة) ستواجه صعوبات كثيرة واحدة من هذه الصعوبات وأهمها هو تصنيف الشعب العراقي الى مكونات على اساس عرقي او ديني او تفرعاتهم مما ادى الذين تصدروا زعامة هذه المكونات أن يتنافسون لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المصالح العامة للشعب العراقي مما تسبب بانحدار وضعف مؤسسات الدولة على كافة المستويات.

في هذه الورقة سيكون التركيز على واحدة من هذه المجالات الا وهي الإدارة المالية العامة آخذين بنظر الاعتبار معالم وخصائص الاقتصاد العراقي

**مميزات الاقتصاد العراقي**

من المسلم به ان مصادر التمويل العام تتأتى بشكل أساسي من صادرات النفط الخام وبما ان من المتعارف عليه أن هذا القطاع وخاصة في الدول الأقل نموا هو قطاع منغلق على القطاعات الاقتصادية الاخرى اي ان العلاقة التبادلية (سواء كانت هذه العلاقة استهلاكية أو انتاجيه) بينهم اما ضعيفة جدا أو معدومة بالكامل . وعلى هذا الأساس فإن دور الدولة أصبح ضروريا انعكاس حالة النمو الحاصل في القطاع النفطي الى القطاعات الاخرى وعن طريق ما يطلق عليه الترابط المالي من خلال الموازنة العامة والتي يجب ان تكون مستنده على أهداف تنموية محددة. طويلة المدى.

المشكلة الأساسية هي كيفية انجاح هذه العلاقة وضمان عدم فشلها. ان فشل او نجاح العلاقات الإنتاجية والاستهلاكية يتم من خلال السوق أما العلاقة المالية فإن مؤثراتها (سلبا أم إيجابا) يتم من خلال الاستهداف

المتعمد لمجالات الاقتصاد المنوي تطويرها أو انكماشها. وعلى هذا الأساس ومن أجل ضمان فعالية وتأثير هذه العلاقة هناك شرطان أساسيان: الأول هو الاستعداد والرغبة لجعل الإيرادات المتحققة من الصادرات النفطية متوفرة للصرف من خلال الموازنة أما الثاني وهو الاهم هو ان هذا الصرف يجب ان يكون مدروسا لضمان فعالية وكفاءة هذا الصرف لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة أن تحقق هذين الشرطين يتطلب نظام مالي وإداري أكثر تطورا وليس كما عليه الحال الآن.

## ملاحظات حول مظاهر الخلل

إن أسباب عدم تحقيق أي تحسن في الوضع الاقتصادي يعود جزء منه إلى الاتجاهات السياسية المتشابكة والغير واضحة المعالم الا ان اهم العوامل هي تلك التي تتعلق بضعف وضبابية الترتيبات الإدارية للدولة وبنيتها التنظيمية من جهة وإلى أسلوب تخطيط وبناء ومراقبة الموازنات المتخلف والذي تعود أسبابه الى ضعف وندرة الكفاءات والمهارات الإدارية وهذا يمكن تلخيصه كما يلي:

1-غياب أو عدم وضوح لتحديد المسؤوليات للحكومات المحلية والحكومة المركزية والذي أدى الى تشابك الصلاحيات مما اثر سلبا
على عملية المساءلة ( accountability)
2-ضعف ومحدودية المهارات لتخطيط وإدارة المصادر وعدم الاستخدام الأمثل للقدرات المتوفرة منها
3-سياسة تخصيصات الموازنة في الفترة السابقة كانت مائلة نحو اتجاهات ذات مديات انية بدلا من توجهها نحو مجالات استراتيجية بعيدة المدى
4- تخصيصات الموازنة المعتمدة حاليا تبدو أنها لا تساعد على تشجيع التناغم بين اى من المحفزات الاقتصادية للاستثمار او الاستهلاك الفاعل بل انها تؤدي الى حلول مؤقتة مما يخلق تغييرا هيكليا مشوها للاقتصاد
5- قرارات التخصيصات المالية المعتمدة حاليا تتخذ دون الالتفات او الاخذ بنظر الاعتبار أي أهداف استراتيجية ويتبع في تحديدها إجراءات تقليدية متخلفة
6- التخصيصات المالية تعتمد بدون معرفة تأثير حجم وطبيعة التصنيفات المختلفة للمصروفات ( وظيفيى او نوعي ) على القطاعات المختلفة
7- أن محدودية المهارات المناسبة تؤشر إلى أن زيادة مستوى المصروفات الحكومية ليس بالضرورة أن تكون مناسبة لتحفيز الاقتصاد بل على العكس قد تؤدي الى وضعية غير ايجابية حيث قد يعتمد بها مشاريع

دون الالتفات الى جدواها الاقتصادية والاجتماعية وقد تؤدي الى حالات الهدر للمال العام والتشجيع على الفساد

## مقترحات لإصلاح الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي في العراق يلعب دورا مهما في تشكيل حالة وهيكلة الاقتصاد الوطني. و من اجل ضمان تعزيز هذا الدور لابد من اتخاذ بعض الخطوات منها:

1-تحقيق تنمية هيكلية للاقتصاد من خلال التخطيط الأمثل للصرف الحكومي وعليه فان جملة من التعديلات في حجم ومكونات الموازنة لابد منها وعلى النحو التالي:

أ- عقلانية الصرف ( اتباع أسلوب علمي للتخصيصات).

ب- توفير مهارات إضافية للإدارة الاقتصادية

2- عقلانية الصرف تتمثل بما يلي:

-التخلص من أبواب المصروفات الغير منتجة أو لا لزوم لها

- تقليل الاعانات الغير ضرورية

- إعادة النظر في المصاريف الحكومية على جهازها الإداري

- اعتماد أسلوب التكلفة /المنفعة( cost/benefit ) في اعتمادات الصرف وكذلك اعتماد تدقيق الكفاءة

لضمان كفاءة وفعالية الاعتماد والصرف

3- اعتماد سياسة ثابتة وواضحة للموازنة من أجل تفادي التذبذب الارتجالي في القرارات وذلك من خلال الربط بين الموازنة وخطط التنمية بعيدة المدى.

4- من أجل الحصول على أقصى فائدة من مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية, يجب إعطاء وزن اعلى للاستثمار في القطاعات المهمة استراتيجيا والتي لها تأثير أوسع على الاقتصاد الكلي

5- نظرا لعدم الكفاءة السائدة في أجهزة الدولة, أصبح من الضروري لفسح بعض المجال للقطاع الخاص كي يساهم كقوة اقتصادية موازية لإعادة تشكيل الاقتصاد. ومن اجل ذلك فان الحكومة مطالبة بتحسين كفاءة وفعالية دعمها لهذا القطاع وذلك من خلال:

ا- محفزات جديدة وذلك بإعادة النظر وتعزيز نظام الدعم الحالي مع ترتيب الأولويات للأنشطة المختلفة

ب- الدراسة الدقيقة لكل قطاع ينوي المستثمر الخاص العمل به فيما يتعلق بحجم السوق, التكنولوجيا ,الامكانيات المالية ...الخ

ج-توفير معلومات مناسبة عن السوق المحلي من أجل تمكين المستثمر لاتخاذ القرار المناسب لذا فالمعلومات الرسمية يجب أن تكون نافعة وذات قيمة

من أجل تحقيق ما تقدم هناك لبعض المستلزمات الواجب توافرها ومنها:

1- متطلبات هيكلية: وهذه تتعلق بالتركيبة التنظيمية للمؤسسات الحكومية وأقسامها المختلفة ( محليا و مركزا ) وخاصة تلك التي تشارك في تحضيرات الموازنة كذلك يجب تحديد الصلاحيات والمسؤوليات على المستويين أعلاه

2- المستلزمات العملية وهذه تتمثل بتوفير المهارات في الجهاز الحكومي ويمكن ذلك من خلال :

ا- تعزيز واغناء النظام التعليمي واعتماد برامج تدريبية فاعلة

ب- الاستعانة بالمهارات العراقية في المهجر والداخل وخاصة أولئك الخبراء الذين شاركوا ببرامج التنمية في عدد من المنظمات الدولية والحكومية وكذلك أساتذة الجامعات

ج- الحاجة إلى المبادرة في تأسيس إطار تنظيمي ورقابي فعال من اجل الوصول الى حاكمية جيدة لتفادي استغلال المركز الوظيفي للمصلحة الخاصة

د- من أجل تحقيق ذلك لا بد من وجود نظام مساءلة ومراقبة فعال وكفوء.

(*) خبير اقتصادي عراقي مقيم في المهجر متخصص في المالية العالمة

(**) المقال مترجم من الإنكليزية بقلم نفس الكاتب وتم نشره على موقع الشبكة الإنكليزي في 8 نوفمبر 2022 . .

Observations on Iraqi Resource Allocation. By Dr Jasmin Al-Ali * – Iraqi Economists Network